رغم التحذيرات الأميركية

تصميم أوروبي لفرض ضريبة على عمالقة الإنترنت

أكدت فرنسا ودول أوروبية عزمها على فرض ضريبة على الشركات الرقمية الأكبر في العالم، رغم المعارضة الشديدة من الولايات المتحدة، مهد تلك الشركات.

ولدى وصوله إلى اجتماع وزراء مالية دول منطقة اليورو في بوخارست، أوضح برونو لومير وزير المالية والاقتصاد الفرنسي أن التخلي عن مشروع قانون الضرائب الذي قدّم في 6 (مارس)، ليس مطروحا.

وقال لومير إن فرنسا «مصممة على فرض ضريبة على أكبر الشركات الرقمية.. كل الدول تتخذ قراراتها المتعلقة بالضرائب بحرية وبشكل سيادي»، وذلك ردا على تصريحات الخميس لمايك بومبيو وزير الخارجية الأمريكية.

وحث الأخير فرنسا على العدول عن فرض ضريبة على عمالقة الإنترنت، وذلك خلال لقاء مع نظيره الفرنسي جان – إيف لودريان في واشنطن.

ورأى بومبيو أن تلك الضريبة «سيكون لها أثر سلبي على شركات التكنولوجيا الأمريكية الكبيرة والمواطنين الفرنسيين، الذين يستخدمونها».

وليست هذه المرة الأولى، التي تعبر فيها الولايات المتحدة عن استيائها من تلك الضرائب، وأعلنت وزارة الخزانة الأمريكية في (مارس) أن الولايات المتحدة تريد الاعتراض على الضرائب التي تنوي فرنسا ودول أوروبية أخرى فرضها، أمام منظمة التجارة العالمية، مع اعتبارها ضرائب «تمييزية».

وشاركت رابطة صناعة الحاسوب والاتصالات «سي سي آي ايه»، وهو لوبي للشركات الرقمية موجود في بروكسل، أيضا في الهجوم.

وأفادت الرابطة «بدل اعتماد ضريبة رقمية وطنية تمييزية، تتناقض مع قواعد الاتحاد الأوروبي في مجال تقديم المعونة الحكومية وتخض العلاقات التجارية، حري بفرنسا بذل جهود من أجل إصلاح ضريبي عالمي أكثر طموحا».

وترى الرابطة أن الضرائب الفرنسية تقوم بتمييز لمصلحة الشركات الوطنية على حساب الشركات الأجنبية، ويمكن أن تعد معونة حكومية غير قانونية استنادا إلى قواعد المنافسة الأوروبية. لكن باريس مصممة على الاستمرار بالعمل على فرض تلك الضرائب باسم العدالة الضريبية، وحاليا، يبلغ معدل الضرائب في أوروبا على الشركات الرقمية المتعددة الجنسية، مثل «جوجل» و«آبل» و«فيسبوك» و«أمازون» 9 في المائة فقط، فيما يساوي 23 في المائة على الشركات في جميع القطاعات الأخرى.

واتخذ لومير القرار في فرض هذه الضريبة في فرنسا، لأن دول الاتحاد الأوروبي الـ28 لن تتمكن من فرض ضريبة أوروبية على عمالقة الإنترنت، بسبب معارضة إيرلندا والسويد والدنمارك وفنلندا. وذكر لومير من بوخارست أن «مشروع قانون الضرائب الفرنسي على الشركات الرقمية الكبرى اعتمد في لجان مجلس النواب، وسيجري إقراره في المجلس خلال بضعة أيام بهدف إضفاء مزيد من العدالة والفعالية على نظامنا الضريبي».

291 اتفاقاً تجارياً إقليمياً بين دول العالم سارية المفعول

استعرضت لجنة اتفاقات التجارة الإقليمية في منظمة التجارة العالمية في اجتماعها، الذي يعد الأول لها في 2019، ورأسه الرئيس الجديد السفير كارلوس ماريو فورادوري، من الأرجنتين، ستة اتفاقات تجارية إقليمية جديدة.

وحتى الرابع من (يناير) 2019، كانت هناك 291 اتفاقا إقليميا ساري المفعول تم استعراض 279 منها، تتعلق بـ 467 إشعارا من أعضاء منظمة التجارة تتضمن السلع والخدمات.

وتم تأسيس لجنة الاتفاقات الإقليمية في 2006 ودخلت حيز النفاذ عام 2007 لتنفيذ آلية مؤقتة تهدف إلى تعزيز شفافية الاتفاقات التجارية الإقليمية الفردية والجماعية المبرمة بين الدول الأعضاء، وفهم آثارها على النظام المتعدد الأطراف.

وفي إطار هذه العملية، تخطر الدول الأعضاء منظمة التجارة باتفاقات التجارة العالمية الخاصة بها، ويناقشها أعضاء المنظمة على أساس عرض وقائعي تعده أمانة المنظمة.

وأعضاء منظمة التجارة ملزمون بإخطار الاتفاقات التي يشاركون فيها. وقد أخطر جميع أعضاء المنظمة بالمشاركة في اتفاق واحد أو أكثر (بعض الأعضاء –الاتحاد الأوروبي– أخطر في 40 اتفاقا).

وقد تشير الإخطارات أيضا إلى انضمام أطراف جديدة إلى اتفاق موجود بالفعل، مثل الإخطار بانضمام كرواتيا إلى الاتحاد الجمركي للاتحاد الأوروبي.

وأبلغ رئيس اللجنة الأعضاء أن قائمة اتفاقات التجارة العالمية السارية حاليا التي لم يتم إخطار المنظمة بها قد ارتفعت إلى 83 بعد إضافة أربعة اتفاقات إقليمية أخرى منذ الاجتماع الأخير للجنة في (نوفمبر) 2018 لم يتم الإبلاغ بها.

وأشار إلى أن استعراض 19 اتفاقا تشمل أعضاء في منظمة التجارة العالمية و28 اتفاقا آخر بشأن غير الأعضاء لا يزال معلقا.

وقالت الولايات المتحدة إنه يتعين على الدول الأعضاء أن تأخذ القائمة مأخذ الجد، بينما أكد الاتحاد الأوروبي والصين أيضا أهمية تحسين امتثال الأعضاء لالتزامات الشفافية.

ونظرت اللجنة في ترتيبات للشراكة الاقتصادية أبرمتها هونج كونج/الصين وماكاو/الصين، حرر الجانبان فيها على الفور جميع التجارة الثنائية في السلع.

الصين تستحوذ على 17 بالمئة من ناتج العالم في 2040

تتوقع شركة استشارية رائدة أن حصة الصين من الإنتاج العالمي، لن تنخفض على مدى العقدين المقبلين، ما يعكس توقعات جيل لم يشهد على الإطلاق سوى صعود أهمية الصين، لا يمكن وقفها.

بحلول عام 2040 ستمثل الصين 17 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، تم قياسه على أساس معادل القوة الشرائية، أي أقل من وزنها الحالي البالغ 19 في المائة، وذلك وفقا لنيل شيرينج، كبير اقتصاديي مجموعة كابيتال إيكونوميكس، بعد أن تبلغ ذروتها بنسبة 20 في المائة، في منتصف العشرينيات من الألفية.

الانعكاس الصغير المتوقع اللافت للنظر في صعود الصين العجيب منذ انفتاحها على العالم قبل 40 عاما، يرجع إلى حد كبير إلى انخفاض متوقع بنسبة 12 في المائة في عدد سكانها، الذين هم في سن العمل بحلول عام 2040.

قال شيرينج «عدد سكان الصين في سن العمل بلغ ذروته في عام 2013، وستبدأ العمالة في التقلص قريبا، ربما يكون هذا العام، وهو ما سيشكل رياحا عكسية متزايدة بالنسبة إلى النمو الاقتصادي».

بالاقتران مع رياح عكسية هيكلية أخرى – مثل طفرة استثمار مفرط عززت النمو في الأعوام الأخيرة، إلا أنها أدت إلى ضخ كثير من الموارد فوق الحد في أجزاء غير منتجة نسبيا من الاقتصاد – هذا يعني أن معدل النمو المستدام في الصين سينخفض إلى 2 في المائة فحسب، بحلول أواخر العشرينيات من الألفية، بحسب توقعات شيرينج.

علاوة على ذلك، تشير حسابات الشركة الاستشارية إلى أن عدد سكان الصين الذي يشيخ بسرعة، نتيجة سياسة الطفل الواحد فيها، وعدم توفير مخصصات تقاعدية من القطاع الخاص، يعني أنه بدون إصلاح، فإنها في سبيلها إلى إنفاق 9.5 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي على المعاشات التقاعدية، وهي شريحة أكبر مما هي في البلدان المتقدمة مثل اليابان وبريطانيا والولايات المتحدة بحلول عام 2050.

حققت الصين خطوات عجيبة منذ عام 1980، عندما كانت حصتها من الاقتصاد العالمي 2.3 في المائة فحسب من حيث معادل القوة الشرائية، إلا أن من رأي شيرينَج أن هذا التقدم يتلاشى.

آدم سليتر، كبير الاقتصاديين في «أكسفورد إيكونوميكس»، قال «إنه فوجئ بالتوقعات، حيث إن حساباته تشير إلى أن الصين ستحصل على حصة 24.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، على أساس معادل القوة الشرائية، بحلول 2040، ما يؤدِيَ إلى زيادة نصيب الفرد من الدخل فيها من 28.6 في المائة من مستويات الولايات المتحدة، في الوقت الحالي، إلى 54.9 في المائة بحلول عام 2040».

هونج تران، العضو التنفيذي في معهد التمويل المالي، وهو هيئة للصناعة، اتخذ مسارا وسطيا، حيث قال «إن من الصعب معرفة في أي مرحلة ستبدأ الصين التقلص كنسبة إلى الاقتصاد العالمي إلا أن ظاهرة أن تصبح الصين أكبر كل عام، من المحتمل أن تصل إلى الذروة ومن ثم تبدأ في التراجع مع مرور الوقت»، مضيفا «إنهم من المرجح أن يكبروا في السن قبل أن يصبحوا أثرياء».

«بلومبيرغ»: سندات «أرامكو» تجذب استثمارات بـ 26 مليار دولار

أشارت مصادر لوكالة بلومبيرغ إلى أن الطلب على السندات التي ستصدرها «أرامكو السعودية»، جذب استثمارات بنحو 3 أضعاف قيمتها، أي ما يعادل أكثر من 26 مليار دولار.

ونقلت المصادر عن مستثمرين قولهم إن هناك إقبالًا قوياً على سندات أرامكو والتي تعتزم الشركة إصدارها بقيمة نحو 10 مليارات دولار.

هذا وتوقعت مصادر لـ«بلومبيرغ» أن تعلن «أرامكو» عن الدفعة الأولى للإصدار يوم الاثنين المقبل، إذ سيتم التسعير يوم الثلاثاء.

وبحسب بلومبيرغ، تخطط الشركة لإصدار سندات في نيويورك ولندن وسنغافورة وطوكيو ومدن أخرى.

إذ تعمل»أرامكو السعودية» مع عدة بنوك لإدارة عملية الإصدار بما فيها JPMorgan و Morgan Stanley و Citigroup و Goldman Sachs و HSBC و NCB Capital.

واتفقت أرامكو السعودية على شراء حصة نسبتها 70% في الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) من صندوق الثروة السيادي بالمملكة مقابل 69.1 مليار دولار، في صفقة وصفتها أكبر شركة منتجة للنفط في العالم بأنها «تاريخية». وقالت سابك وأرامكو في بيان إن سعر الشراء المتفق عليه هو 123.39 ريال للسهم. تأتي الصفقة بعد شهور من المباحثات بين أرامكو السعودية وصندوق الاستثمارات العامة، وهو ما ساهم في تأجيل الطرح العام الأولي المنتظر لأرامكو الذي تقدر قيمته بمليارات الدولارات.

الفالح يبحث استقرار سوق النفط مع رئيس نيجيريا

خالد الفالح

قال وزير النفط السعودي خالد الفالح في تغريدة على تويتر إنه التقى مع الرئيس النيجيري وبحثا التعاون في مجال الطاقة بين البلدين العضوين في منظمة أوبك.

وقال الفالح إنه اجتمع مع الرئيس محمد بخاري على هامش المنتدى الاقتصادي العالمي بشأن الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الأردن حيث بحثا "سبل التعاون في مجالات الطاقة والصناعة وأهمية التعاون لاستقرار السوق البترولية الدولية".

هاموند: لا «خطوط حمراء» بشأن «بريكست» لكسر الجمود الحالي

فيليب هاموند

أعلن فيليب هاموند وزير المالية البريطاني أن الحكومة لا تضع أي «خطوط حمراء» في محادثاتها مع حزب العمال المعارض الرئيس لكسر الجمود في البرلمان بشأن «بريكست».

وبحسب «الفرنسية»، ذكر هاموند للصحافيين خلال اجتماع لوزراء مالية الاتحاد الأوروبي في بوخارست أن «نهجنا حيال هذه النقاشات مع حزب العمال هو أن لا خطوط حمراء لدينا».

وأضاف «نتوقع تبادل مزيد من النصوص مع حزب العمال اليوم، لأنها عملية متواصلة وأتوقع أن نصل إلى شكل من أشكال التفاهم».

ويتفاوض كبار الوزراء مع قادة حزب العمال في مسعى للتوصل إلى تسوية لإنهاء الأزمة السياسية المستمرة منذ أشهر والسماح لبريطانيا بالخروج من الاتحاد الأوروبي بسلاسة بعد عضوية استمرت 46 عاما.

لكن بعد ثلاثة أيام من المحادثات، أعرب حزب العمال الجمعة عن «خيبة أمله» إزاء فشل الحكومة في تقديم «أي تغيير فعلي» أو تقديم «تسوية» لحل الخلاف المرتبط باتفاق «بريكست» الذي أبرمته رئيسة الوزراء تيريزا ماي مع الاتحاد الأوروبي في تشرين الثاني (يناير).

وتبدو المملكة المتحدة منذ أشهر دولة تتخبط في الفوضى غير قادرة على معرفة ما تريده للخروج من الاتحاد الأوروبي، وهو موضوع يرتدي أهمية تاريخية ووجودية للبلاد التي تتجه من إرجاء إلى إرجاء لموعد «بريكست».

قرض أرجنتيني بـ 11 مليار دولار للإنقاذ من الأسوأ

صادق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على المراجعة الثالثة للتقدم الاقتصادي في الأرجنتين في ظل اتفاق تمويل ضخم وقعه الجانبان العام الماضي، وأفرج عن شريحة من الأموال تبلغ حوالي 10.8 مليار دولار.

وقال صندوق النقد في بيان إن المجلس وافق على اتفاقية مع الأرجنتين تم التوصل إليها مع فريق من الخبراء الشهر الماضي، وهو ما يعطي دفعة للرئيس موريسيو ماكري، بينما يصارع تقلبات جديدة في الأسواق قبل انتخابات أكتوبر تشرين الأول.

وتوصلت الأرجنتين إلى اتفاق تمويل مشروط بقيمة 56.3 مليار دولار العام الماضي عندما تعرض ثالث أكبر اقتصاد في أميركا اللاتينية لأضرار شديدة من تضخم جامح وتهافت على بيع العملة المحلية (البيزو) التي فقدت نصف قيمتها مقابل الدولار الأميركي.

وتضمن الاتفاق تعهدا من قيادة البلاد بتشديد السياسة النقدية وإجراءات تقشفية لكبح ديون القطاع العام وتقليل عجز مرتفع في الميزانية.

وقالت كريستين لاغارد المديرة التنفيذية لصندوق النقد في بيان إن تلك الإجراءات «تؤتي ثمارها» وإن هناك علامات على تعافي الاقتصاد على الرغم من أن التضخم يبقى عقبة.

وأضافت لاغارد أن حكومة الأرجنتين تحتاج إلى أن تواصل السير بحذر في تنفيذ خططها للإنفاق وتعزيز الإيرادات للوفاء بهدف تحقيق فائض أولي في الميزانية في 2019.

انتعاش التوظيف «بأكثر من المتوقع» في أميركا

انتعش التوظيف في الولايات المتحدة بأكثر من المتوقع في مارس الماضي، الأمر الذي يبدد المخاوف بشأن تباطؤ النمو الاقتصادي.

حيث زادت الوظائف بـ196 ألف وظيفة، مقابل التوقعات بارتفاعها بـ177 ألفا.

كما استقر معدل البطالة بالقرب من أدنى مستوياته في 49 عاما عند 3.8% وهو مؤشر جيد لتشجيع انفاق المستهلكين.

في المقابل، تباطأت وتيرة الزيادة في الأجور، وهو ما قد يشير إلى أن التضخم سيكون أقل من المتوقع وسط ترقب الاحتياطي الفدرالي تأثر الاقتصاد الأميركي بالتباطؤ الاقتصادي العالمي.

قطاع الخدمات يقود الاقتصاد العالمي .. 50 بالمئة من الاستثمارات الدولية

تكشف جميع المؤشرات الاقتصادية الرئيسة بشكل واضح، أن قطاع الخدمات أصبح ركيزة أساسية من ركائز التنمية الاقتصادية.

وتعد الأرقام العنصر الحاسم والأكثر فاعلية للبرهنة على أن قطاع الخدمات، بات يقود الاقتصاد العالمي منذ سنوات، حيث إن الدور المهم والحيوي له يسهم بقوة في دفع عجلة التنمية المستدامة، وتنويع الإنتاج والتصدير والابتكار والتمويل، وهذا الدور الكبير لم يعد محل خلاف بين الاقتصاديين كما كان عليه الوضع قبل سنوات.

على الصعيد العالمي شكلت الخدمات نحو 50 في المائة من الاستثمارات الدولية في 2018، وقرابة 59 في المائة من الوظائف، كما شكلت 68 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الدولي عام 2016.

وكانت الخدمات مسؤولة عن 56 في المائة من الإنتاج وما يقارب 54 في المائة من العمالة في البلدان النامية.

ورغم أن هذه المساهمات الرئيسة تؤكد الدور الرئيس له في مجال التنمية، فإن أهميته تتجاوز وزنه المباشر في النشاط الاقتصادي.

من جانبه، يقول الدكتور ال. دي مارك أستاذ مبادئ الاقتصاد في جامعة شيفيلد: «حصر أهمية قطاع الخدمات في المؤشرات الاقتصادية المباشرة، يقزم الدور الفعلي للقطاع ومساهماته الكلية. فالخدمات توفر عديدا من المدخلات الوسيطة، التي يتم تجميعها في قطاع السلع، ولها دور محوري في تنسيق العمليات الإنتاجية، وجميعها أنشطة مركزية داخل عملية التصنيع ذاتها، وإذا أخذنا تلك المؤشرات في الحسبان، فسنجد أن الخدمات مسؤولة عن ثلثي إجمالي نمو الإنتاجية في البلدان النامية، ورافد رئيس للتنوع الاقتصادي».

بدوره، يؤكد الدكتور رومكي ماغير أستاذ التجارة الدولية في جامعة أكسفورد، أن صعود قطاع الخدمات في الهيكل الاقتصادي الدولي، أسهم في تغير هيكل التجارة العالمية.

من جانبه، يقول روني كريس الخبير الاقتصادي في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، «تبرز التغيرات في التركيبة الداخلية لقطاع الخدمات، عند النظر إلى تغير تركيبة التجارة داخل القطاع منذ ثمانينيات القرن الماضي، إذ انخفضت حصة السفر والنقل في صادرات الخدمات خلال العقود الثلاثة الماضية عبر البلدان في جميع فئات الدخل، بينما تقوم البلدان ذات الدخل المرتفع بتصدير مزيد من خدمات التأمين والخدمات المالية، بينما ركزت البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل بدرجة أكبر على تصدي الخدمات المتعلقة بالاتصالات وخدمات الكومبيوتر».